Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 1, January - March 2025
Page No: 393-408
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية على مجموعة البركة الإسلامية للفترة من 2019-2023

علي مفتاح غيث الزوالي*
قسم التمويل والمصارف، كلية المحاسبة، جامعة غريان، غريان، ليبيا

The Economic Role of Islamic Banks in Achieving Economic Development

Ali Moftah Ali G. Zawali *
Department of Finance and Banking, Faculty of Accounting, Gharyan University, Gharyan, Libya

* Corresponding author amagz74@yahoo.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-01-16 **تاريخ القبول:** 2025-03-17 **تاريخ النشر:** 2025-03-25

الملخص
هدفت الدراسة إلى بيان دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس هذا الدور، والتطبيق على مجموعة البركة الإسلامية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم حساب المعايير والمؤشرات لمجموعة البركة الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين (2019-2023) م. وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيمكن إجمالها في وجود معايير ومؤشرات لقياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، وأن هناك دور مهم للمصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية يتمثل هذا الدور في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية، وتوظيف واستثمار هذه الموارد وكذلك التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي الختام تقدم الدراسة بعض التوصيات إلى الدول الإسلامية التي تعمل بها هذه المصارف بالعمل على تشجيع نشاطها ووضع سياسات ممنهجة لخدمة الأهداف التنموية المعلنة من قبل الجهات الرسمية، وكذلك إيجاد جهة مسؤولة عن قياس أداء المصارف الإسلامية من خلال نماذج تضعها تحتوي على معايير ومؤشرات لقياس دور المصارف في التنمية الاقتصادية، وأوصت المصارف الإسلامية أن تعمل على تصحيح الاختلال في هيكل مواردها المالية من خلال العمل على توفير موارد مالية تخدم هدف التوظيف متوسط الاجل وطويل الاجل والعمل على زيادة رؤوس أموالها، وكذلك أوصت المصارف الإسلامية بزيادة الوزن النسبي للاستثمارات طويلة الأجل التي تساهم في رفع معدلات التنمية وخاصة في مجال الأنشطة الصناعية والزراعية باعتبارها من ركائز التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التنمية الاقتصادية، المعايير والمؤشرات، توظيف الموارد المالية، الاستثمارات طويلة الأجل.

Abstract
The study aimed to demonstrate the role of Islamic banks in achieving economic development by identifying the criteria and indicators used to measure role and applying them to the Al Baraka Islamic Banking Group. To achieve the study's objectives, the criteria and indicators were calculated for the Al Baraka Islamic Banking Group for the period 2019-2023. As for the most important results reached by the study, they can be summarized as the existence of standards and indicators to measure the role of Islamic banks in economic development, and that there is an important role for Islamic banks in financing economic development. This role is represented by attracting savings and mobilizing financial resources, employing and investing these resources, as well as influencing some macroeconomic

variables. In conclusion, the study presents some recommendations to the Islamic countries in which these banks operate, to encourage their activity and establish systematic policies to serve the development goals announced by official bodies, as well as to establish an entity responsible for measuring the performance of Islamic banks through models it develops containing standards and indicators to measure the role of banks in economic development, It also recommended that Islamic banks work to correct the imbalance in their financial resources structure by providing financial resources that serve the medium- and long-term employment objective and by working to increase their capital. It also recommended that Islamic banks increase the relative weight of long-term investments that contribute to raising development rates, especially in the field of industrial and agricultural activities, as they are pillars of economic development.

Keywords: Islamic Banks, Economic Development, Standards and Indicators, Financial Resource Utilization, Long-Term Investments.

المقدمة:

نمت الصناعة المصرفية الإسلامية نمواً كبيراً في المعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في شكل افتتاح مصارف إسلامية جديدة أو في تحول بعض المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي أهلكت الأسواق المالية العالمية والمحلية، برزت وتألقت الصناعة المصرفية الإسلامية حيث نجحت إلى حد كبير ومتميز في النجاة من تلك الزمة. ففي عام 2010، وصلت أصول الصيرفة الإسلامية عالمياً إلى نحو تريليون دولار، ما جذب انتباه عدد من المسؤولين والمنظمات الدولية وصناديق التمويل.

وبحلول عام 2023، تجاوز حجم أصول الصيرفة الإسلامية 4 أضعاف هذا الرقم، ما يشير إلى نمو ملحوظ في أقل من 13 عاماً، حتى مع الأزمات المالية المتعاقبة، مثل أزمة ما قبل جائحة (كورونا).

هذا النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية يتطلب المحافظة عليه من خلال تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية وذلك بغرض الوقوف على مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال أنشطتها المختلفة والآثار الاقتصادية لهذه الانشطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وسيتم في هذا البحث تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية مع دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة من عام 2019 م إلى عام 2023 م.

مشكلة الدراسة:

أعلنت المصارف الإسلامية منذ نشئتها أن هدفها الرئيس هو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية انطلاقا من التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وإزاء التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية الإسلامية محليا وإقليميا كان لازما علينا دراسة تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بهدف التعرف على مدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي أنشئت من أجلها والتي كان من أبرزها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة [1].

ومن هذا المنطلق ظهرت مشكلة البحث والتي تمحورت في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

من خلال دورها في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية؟
- ما هي أهم معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية؟
- ما دور مجموعة البركة الإسلامية في التنمية الاقتصادية؟ (من خلال دورها في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية وتوظيف هذه الموارد وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية).

1- المزيد من المعلومات حول الاهداف التي تبنتها المصارف الإسلامية منذ نشأتها الاولى راجع "رصد المزايا التي حققتها المصارف الإسلامية للدول التي أخذت منها (المأمول- الواقع- الآفاق)، اعداد الدكتور حسين شحاته، ندوة ترشيد مسيرة النبوءة الإسلامية الفترة 1-3 اكتوبر 2005م.

فرضيات الدراسة:

- يوجد دور للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال:
- (تجميع المدخرات وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.)
- توجد معايير ومؤشرات لقياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.
- يوجد دور لمجموعة البركة الإسلامية في التنمية الاقتصادية. (تجميع المدخرات وتعبئة الموارد المالية وتوظيفها وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية).

أهداف الدراسة:

- بيان دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التعرف على معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.
- التعرف على دور مجموعة البركة الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الموضوع الذي يدرسه، فمع اتساع انتشار المصارف الإسلامية على مستوى العالم واستقطابها لشريحة كبيرة من المتعاملين تظهر الحاجة الملحة لتقييم دور هذه المصارف في التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

- دراسة "تقويم أداء المصارف الإسلامية" تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، تأليف لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين.[2]

هدفت الدراسة إلى تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، بغرض الوقوف على مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال أنشطتها المختلفة والآثار الاقتصادية الكلية كالناتج القومي والتوظيف والاستثمار وحجم الادخار وتوصلت الدراسة إلى الاتفاق على عدد من المعايير لقياس النمو الاقتصادي للمصارف الإسلامية وتم تطبيقها على مجموعة من المصارف الإسلامية لقياس دورها الاقتصادي.

- دراسة "قياس أداء المصارف الإسلامية" إعداد/محمد البلتاجي.[3]

هدفت هذه الدراسة الى إيجاد معايير ومؤشرات مالية لقياس أداء المصارف الإسلامية بهدف التعرف على مدى تحقيقها لأهدافها التي أنشئت من أجلها، وذلك عن طريق تصميم نموذج محاسبين يتضمن مجموعة مقترحة من المعايير والمؤشرات المالية لقياس وتقويم الأداء.

- دراسة المشهراوي "تقييم دورالمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 م إلى عام 2001م"[4].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية في فلسطين إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة، وعلى أولويات سياسات تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على حقيقة دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية، ومن الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة هذه المصارف في توفير فرص العمل المباشر في فلسطين.ولقد تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بالإهتمام بالمفاهيم العامة المرتبطة بعنوان البحث وتوضيحها وتوظيفها بما يخدم الجزء العملي التطبيقي، وقياس دور المصارف الإسلامية من خلال مجموعة من المعايير التي لخصت من الدراسات السابقة بما يتناسب والبيانات المتاحة بما يخدم هدف البحث.

2- لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين، دراسة تقويم اداء المصارف الإسلامية تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، الطبعة الاولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 2009.

3- البلتاجي، محمد، قياس اداء المصارف الإسلامية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق.

4 - المشهراوي، أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 م إلى عام 2001م.

الفصل الاول

دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: المصارف الإسلامية وأهم خصائصها.

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية وأهم خصائصها

تعريف المصارف الإسلامية:

تعد المصارف الإسلامية من الهياكل القانونية والاقتصادية الأساسية في المجتمع حيث لعبت دوراً مهماً في تنمية اقتصاد الدول من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار وعرفت المصارف الإسلامية بالتعاريف الاتية:

- أنها: "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية."[5]
- وعرف أيضاً بأنها: "مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي."[6]
- وعرف أيضاً بأنها: "عبارة عن مؤسسة تجارية تتعامل بالأعمال المصرفية المختلفة ضمن أحكام ونطاق الشريعة الإسلامية الغراء."[7]

خصائص المصارف الإسلامية:

- الطابع العقائدي: إن الفلسفة التي تقوم عليها المصارف الإسلامية هي مبدأ الاستخلاف[8]. أي أن ملكية المال لله تعالى يقول سبحانه وتعالى: وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ. الحَدِيد: ولتفعيل هذه الخاصية تقوم المصارف الإسلامية بتعيين هيئات للرقابة الشرعية تعرض عليها جميع أعمالها وتتولى مسؤولية مراقبة أعمالها لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية.
- عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذًا أو إعطاءً، قال تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨البَقَرَةِ: وتستبدل المصارف الإسلامية أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على المشاركة بين الممول وطالب التمويل في العملية الانتاجية وما ينتج عنها من أرباح وخسائر. أي لا يوجد ضمان للعائد أو رأس المال وفقا للقاعدة الشرعية (الغُنم بالغُرم).
- المصارف الإسلامية توفر التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً وأهمية للفرد والمجتمع ومن ثم الاقتصاد ككل.

الموارد المالية في المصارف الإسلامية.[9]

تنقسم الموارد المالية في المصارف الإسلامية الى قسمين:

- المصادر الداخلية (الذاتية) والمكونة من رأس المال المدفوع لهذه المصارف والأرباح المدورة والاحتياطيات المختلفة ويطلق عليها مجتمعة (حقوق المساهمين).
- المصادر الخارجية، وتتمثل في الودائع المختلفة التي يحتفظ من خلالها العملاء بأموالهم لدى المصرف وتنقسم إلى قسمين رئيسيين هي الودائع الائتمانية والودائع الاستثمارية. وعليه فإن الموارد الإجمالية عبارة عن كلاً من المصادر الداخلية والخارجية.

5- خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، دار الكتاب وعالم الكتب الحديث، الاردن، الطبعة الاولى، 2009.

6- أمين، خالد، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل، الاردن، ط 1، 2008، ص 31.

7- مطلوب، مصطفى ناطق، معوقات عمل المصارف الاسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، منشور على شبكة الانترنت:
WWW.IASJ.NET/IASJ?FUNC=FULLTEXT

8- العماري، حسن سالم، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2-3 تموز، دمشق، ص 2.

9- المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص59.

مصادر التمويل الداخلية في المصارف الإسلامية:

- رأس المال المدفوع: ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء وتأسيس المصرف وتجهيزه من مباني وأجهزة ومعدات. وغيرها حتى يصبح جاهزاً لمزاولة أعماله، ويتكون رأس المال المدفوع من مساهمة المؤسسين الأولى ومن ثم المساهمين.
- الاحتياطيات: ويتم اقتطاعها من الأرباح لأهداف محددة قبل تقوية المركز المالي وتدعيم رأس مال المصرف وتندرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات وتعتبر الاحتياطيات درعاً واقياً لرأس مال المصرف ومن أهمها الاحتياطيات القانونية، الاحتياطيات الاختيارية.
- الأرباح المحتجزة (المدورة) تتمثل في الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية في المصرف وهذه الأرباح تعتبر من حقوق المساهمين ووجودها يعمل على تقوية المركز المالي للمصرف ويحق للمصرف توزيعها وقت ما يشاء.

مصادر التمويل الخارجية في المصارف الإسلامية:

تمثل الودائع بشكل عام أهم وأبرز مصادر التمويل الخارجية للمصارف وتقسم الى قسمين:

- الودائع الائتمانية: وتتمثل في حسابات جارية دائنة: وهي التي تقوم المصارف بتقديمها إلى زبائنها حيث يقومون بالايداع النقدي أو بشيكات أو بكمبيالات مخصومة، أو بتحويلات من حسابات أخرى، ولا توجد قيود على الايداع أوالسحب ضمن الرصيد المسموح به.
- الودائع الاستثمارية: وهي التي تقوم المصارف بتقديمها لعملائها الراغبين باستثمار أموالهم لديه، وتتم إدارتها من قبل المصرف ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي أربع أنواع:
  - ودائع التوفير: وهي حسابات استثمارية ذات مبالغ بسيطة تقوم المصارف بتقديمها للمودعين وتشارك هذه الحسابات في نتائج الأرباح السنوية للمصرف بجميع فروعه سواء بالربح أو الخسارة.
  - ودائع الأجل التي تستحق بتاريخ معين: وهي حسابات يقدمها المصرف لعملائه الراغبين بالمشاركة في الاستثمار في المصارف الإسلامية وتكون عبارة عن ودائع شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.
  - ودائع الأجل بإخطار (إشعار) وتختلف عن ودائع الأجل السابقة في آلية السحب منها بحيث يجب على العميل صاحب الوديعة إخطار المصرف برغبته في عملية السحب قبل فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين (المصرف والمودع).
  - شهادات الادخار الاستثمارية: وتعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية وهي شهادات يترتب عليها عائداً من الأرباح التي تحققها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لهذه الشهادات.
  - ودائع الاستثمار المخصص: وهي حسابات استثمارية يقدمها المصرف لعملائه الراغبين بالاستثمار في مشاريع ذات غرض معين، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضارباً يقوم بتشغيل هذه الأموال في الغرض الذي خصصها العميل ولايكون هنا المصرف ضامناً للوديعة بل أن صحابها (العملاء) يتحملون مخاطر الاستثمار.

المطلب لثاني: أهمية الاعمال المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية

تؤكد النظريات الاقتصادية القائمة عموماً أن التمويل يلعب دوراً رئيساً في حياة المشروعات ونموها، وإن التنمية الاقتصادية ورأس المال متلازمان فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأسمال، ويرى البعض أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال والواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية

بناء الطاقة الانتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجماعة.[10]

إن النظام المصرفي من خلال تقديمه للتمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية يقدم فرصة حقيقية لنمو هذه القطاعات فالنظام المصرفي جزء لايتجزأ من الاقتصاد القومي باعتباره وسيطاً مالياً مهمته تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة للقطاعات الاقتصادية وبناءاً على ما سبق تتبين ضرورة وجود سياسة تمويل واعية متلازمة مع فرص استثمارية حقيقية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية وتقدم لكافة القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثالث: نظرة المصارف الإسلامية إلى التمويل والادخار

لقد حثت الشريعة الإسلامية على تشغيل الأموال واستثمارها والعمل على عدم تجميدها باكتنازها، فالمال لايلد مالاً وكما ورد في الأثر التجارة تعتبر تسعة أعشار الرزق وعليه فإن الشريعة الإسلامية تحفز أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم وتشغيلها، وبظهور المصارف الإسلامية وبما إعتمدته من آلية المشاركة والتي تعني أن المصارف الإسلامية مؤسسة تمويل وسيطة بين أصحاب فوائض الأموال الذين يرغبون في استثمار أموالهم ورجال أعمال على استعداد لاستثمار هذه الأموال لهم على أساس المشاركة في الربح والخسارة في مشروعات قائمة فعلاً أو في مشروعات جديدة يتفق عليها.

إن نظرية التمويل في المصارف الإسلامية ترتكز على مبدأ المشاركة في إطار صيغ التمويل الإسلامية. والجدير بالذكر أن التمويل المصرفي الإسلامي يمكن أن يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية خاصة أن معظم أفراد المجتمع يفضلون التعامل في الأموال بالحلال، وعليه فإن هذه الصفة التنموية التي تتمتع بها المصارف الإسلامية يجب أن تنعكس على استراتيجياتها الاستثمارية وصيغ تمويلها وكذلك في معايير التقويم واختيار المشروعات التي ترغب في تمويلها أو المشاركة فيها.[11]

المطلب الرابع: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية باستخدام الاموال فيها عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواءأ كانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية ويعد نشاط التمويل من أبرز وأهم الانشطة بالمصارف الإسلامية باعتبار عوائده أهم مصادر الارباح وهناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية وسنتعرض لها فيما يأتي:

- المرابحة: تعد المرابحة أحد قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية وهي من أنواع البيوع المشروعة وهي بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع. ويمكن أن يسد المشتري ماهو مستحق عليه فوراً أو على فترة ملائمة من الزمن يتفق عليها.
- المشاركة: هي تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصة من رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقة لنصيبه من الأرباح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك وتقسم إلى المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.
- المضاربة: هي عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين و عمل من الجانب الاخر.[12]
- السلم: هو عقد يكون فيه دفع الثمن فوراً مقابل الاتفاق على تسليم المبيع الموصوف بالذمة في تاريخ مستقبلي محدد.
- الاستصناع: عقد الاستصناع هو عقد محلي موصوف في الذمة شرط فيه العمل.[13]
- الإجارة: هي تمليك منفعه بعوض وتنقسم إلى إجارة تشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك.

10- المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص53

11- المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 56.

12- ابوزيد، محمد عبدالمنعم، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996، ص 22.

13- ابوزيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، المرجع السابق، ص40.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية)

المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية مضاربة شاملة [14]، وهناك تعاريف متعددة للتنمية الاقتصادية وسنورد بعضاً منها في الآتي:

- عرفت بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن"(15).
- عرفت أيضاً بأنها: "العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو من استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"(16).
- وعرفت بأنها: "عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها (17).

ومن الواضح أن الاراء تركز على أن التنمية الاقتصادية، هي عملية حضارية شاملة يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي، خلال فترة زمنية.

أهداف التنمية الاقتصادية

إن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية تتلخص في سعيها إلى إشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع، من خلال زيادة الانتاج ورفع مستوى الدخل القومي، وعدالة توزيع الدخول في المجتمع ويمكن تلخيص الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فيما يلي:

- زيادة الدخل القومي الحقيقي: إن من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية زيادة الدخل القومي الحقيقي ويمثل الدخل القومي مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية التي تنتجها موارد المجتمع الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية في خططها الإئتمانية إلى رفع مستوى المعيشة للسكان، ولا شك أن هناك ارتباطاً قوياً بين زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع.
- وحتى تحقق التنمية الاقتصادية مقاصدها لا يجب أن يقتصر مفهومها على أنها وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى معيشة السكان ولا يتحقق ذلك إلا من خلال ضمان التوزيع العادل للدخل بين السكان.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يعتبر هدفاً جوهرياً ذلك لأن معظم الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني من الاختلال في توزيع الدخول وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كل ما كبر حجم السكان.
- تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، إن من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى جاهدة لتحسينها تخلف القاعدة الانتاجية وهيمنة قطاع واحد وارتباطه بالتصدير للعالم الخارجي وعليه تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في التنمية الاقتصادية والذي يشكل الاستثمار جوهرها ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار مما يتطلب وجود ادخارات حقيقية، والتمويل يعتمد على المدخرات الوطنية وتداعمها المدخرات الاجنبية وسنتعرض فيما يلي لكلاً منهما بايجاز [18].

14- المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مرجع سابق، ص 42.
15- عريقات، حربي محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عمان، 1993 ص99.
16- الفارابي، نجيب كاظم، مفهوم التنمية الاقتصادية، الجزائر، ط 1، 1980 ص 8.
17- عريقات، مبادىء في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص6.
18- القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الاوائل، الطبعةالاولى، 2007، ص 188.

اولا: مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية [19]

- الادخار العائلي (الشخصي):

يتمثل الادخار العائلي في الفائض الفعلي بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية. ويلاحظ في الدول النامية التي يتفاوت فيها توزيع الدخل أن هذا التفاوت ليس في صالح الادخار لأن النسبة الأكبر من الدخل لدى طبقة الأغنياء تذهب إلى الاستهلاك وعليه يجب تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.

- ادخارالقطاع الخاص (قطاع الاعمال):

تعتبر الإحتياطيات والأرباح غير الموزعة في منشآت وشركات القطاع الخاص من أهم مكونات ادخار القطاع الخاص والتي يمكن أن توظف في شراء الاسهم والسندات الحكومية. ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع الأرباح في هذا القطاع.

- ادخار القطاع الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين ايرادات الحكومة من الضرائب والانفاق الجاري الحكومي، وتتمثل أهم الايرادات الحكومية من الضرائب والرسوم والغرامات والتراخيص المفروضة من الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الادارية المختلفة والفرق بين الايرادات والمصروفات يمثل إما ادخار أو عجز القطاع الحكومي ويلاحظ في الدول النامية عجز موازناتها وتفاقم في مديونياتها بسبب الزيادة في الاستهلاك الحكومي مما أدى إلى تدمير مواردها وزوال مدخراتها.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية [20]

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى التمويل الخارجي نتيجة عجز المدخرات المحلية عن تغطية الاستثمارات المطلوبة وعجز حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات ومن هنا تنشأ الحاجة إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية تعتبر المعونات الاجنبية (منح لاترد) من مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية وهي لاتدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة. بينما تدخل القروض الميسرة في نطاق المديونية الخارجية وتتميز القروض الميسرة بأن أسعار الفائدة المرتفعة عليها منخفضة وأن لها فترات سماح تكون عادة أطول، وغالبا تكون هذه المعونات في صورة عينيه خاصة السلع الغذائية ولا تكون في صورة نقدية، غير أن المعونات الاجنبية تعكس سياسة وأهداف الدول المانحة لها سواء أكانت موانع سياسية أو انسانية.

الفصل الثاني

قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

ويتضمن مبحثين:

المبحث الاول: أهم معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

المطلب الاول: أهمية تقويم أداء المصارف الإسلامية [21]

إن تحديد أهداف المصارف الإسلامية يعتبر نقطة البدء في تحديد معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية وهذه الأهداف يجب أن تنبع من رسالة المصارف الإسلامية بحيث تساهم في حل مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع الاسلامي، ويمكن القول أن اي معيار لتقويم آراء أي منشأة يجب أن يكون متسقا مع الاهداف الشاملة لها، حيث يستخدم هذا المعيار لقياس معدى تحقق هذه الاهداف.

ومع التطور الهائل الذي تشهده المصارف الإسلامية إلا أن هناك بعض الجهات التقليدية تقوم بإستخدام مؤشرات تقليدية لا تعبر في كثير من الأحيان عن الطبيعة الذاتية للمصارف الإسلامية ومن تلك المؤسسات وكالة التصنيف الدولي كابيتال انتليجيس القبرصي، وشركة موديز (بلندن) وهذا ما يؤدي إلى العديد من السلبيات والتي من أهمها ما يلي:

- عدم إظهار مدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها وخاصة الأهداف الاجتماعية.

19- بكري، كامل، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعةالاولى، 1984 ص 104

20- المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مرجع سابق، ص50.

21- البلتاجي، قياس أداء المصارف الإسلامية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي، مرجع سابق.

- إن التقويم العلمي والموضوعي للمصارف الإسلامية يتوقف على مدى وضوح أهداف هذه المصارف ومسؤوليتها الاجتماعية وهذا ما ترتب عليه سوء فهم أجهزة الإعلام لطبيعة وأهداف المصارف الإسلامية.
- عدم إظهار مدى التزام المصارف الإسلامية بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية وإبراز الدور الرقابي.

المطلب الثاني: معايير ومؤشرات قياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية

لقد قامت بعض الدراسات بهدف إيجاد معايير ومؤشرات مالية لقياس أداء المصارف الإسلامية بهدف التعرف على مدى تحقيقها لأهدافها التي أنشأت من أجلها. ولقد خلصت هذه الدراسات إلى إيجاد معايير ومؤشرات مالية لقياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، وكان من أبرزها ما يلي[22]:

المجموعة الاولى: معايير تقويم دور المصارف في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية:

يعتبر الادخار أحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وباعتبار أن المصارف الإسلامية وسيطاً مالياً فإنها تقوم بتجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار خاصة وأن غالبية أفراد المجتمع يفضلون التعامل بالحلال بعيداً عن الربا.

المعيار الاول: على مستوى حجم الموارد الإجمالية. فقد استخدم لقياسه مؤشر معدل النمو في إجمالي الموارد.

$$\text{معدل النمو للسنة} = \frac{\text{حجم الموارد في السنة ن} - \text{حجم الموارد في السنة ن-1}}{\text{حجم الموارد في السنة ن-1}}$$

وكلما كان هذا المعدل كبيراً، دل على أن دور المصرف حسب هذا المعيار أفضل. من أهم الدراسات، الدراسة التي أعدها المعهد العالمي للفكر الاسلامي ودراسة د/محمد البلتاجي، مدير برامج المصارف المتوافقة مع الشريعة – المعهد المصرفي – مؤسسة النقد العربي السعودي.

المعيار الثاني: على مستوى مصادر الموارد، معبراً عنه بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد.

وذلك على أساس أن دور المصارف في تجميع المدخرات وتعبئة الموارد المالية يعتمد بشكل رئيسي على قدرتها في استقطاب الودائع (المصادر الخارجية). حتى تتمكن من تمويل التنمية الاقتصادية، وكلما زادت قدرة المصرف على تعبئة أكبر قدر من الودائع دل ذلك على مستوى أفضل للمصرف في هذا المجال.

المعيار الثالث: على مستوى الأهمية النسبية لأنواع الودائع معبراً عن نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع.

إن زيادة نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع يتيح فرصة كبيرة أمام المصارف الإسلامية لزيادة استثماراتها فكلما زادت نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع الإجمالية كلما دل ذلك على زيادة قدرة المصرف على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وخاصة التمويل المتوسط وطويل الاجل.

المعيار الرابع: نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد، حيث أن زيادة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد، يعكس كفاءتها في أدائها لدورها الاستثماري. وأن انخفاضها يعكس ضعف مقدرتها على حماية أموال المودعين.

المجموعة الثانية: معايير تقويم دور المصارف في مجال توظيف واستثمار الموارد المالية:

تستطيع المصارف الإسلامية القيام بالدور التنموي حسب النشاط الاستثماري فيها من خلال عاملين:

أ- إقامة مشروعات استثمارية مباشرة، فتزيد الأصول الإنتاجية للمجتمع.

ب- القدرة على تحفيز المستثمرين عن طريق رفع الكفاءة الحدية للاستثمار وتقليل حجم المخاطر بالإضافة إلى إذكاء روح الاستثمار لأجل تنمية المجتمع وخدمة أهدافه.

22- البلتاجي، قياس أداء المصارف الإسلامية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي، مرجع سابق، لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين، دراسة تقويم أداء المصارف الإسلامية تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، مرجع سابق.

المعيار الأول: على مستوى آجال التوظيفات واستخدم لقياسه مؤشران:
المؤشر الأول: نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات.
المؤشر الثاني: معدل نمو التوظيفات طويلة الاجل.
وذلك على أساس أن الاستثمارات طويلة الأجل لها أثراً تنموياً على الاستثمارات قصيرة الأجل، فكلما زادت نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات دل ذلك على كفاءة هذه المصارف في هذا المجال.
المعيار الثاني: على مستوى أساليب التوظيف.
يعتمد هذا المعيار على نسبة الاستثمار بأسلوب المضاربة والمشاركة الى إجمالي الاستثمار في كل مصرف. فكلما ارتفعت درجة اعتماد المصارف على أسلوبي المشاركة والمضاربة دل ذلك على قيام المصرف بدور اقتصادي أكبر والعكس صحيح.
المعيار الثالث: على مستوى مجالات التوظيف.
ويستخدم حسب هذا المعيار مؤشر نسبة التوظيف في قطاعي الزراعة والصناعة خاصة إلى إجمالي التوظيفات للحكم على درجة الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية ويرجع سبب تخصيص قطاعي الزراعة والصناعة دون غيرها إلى طبيعة المجتمعات التي تعمل فيها المصارف الإسلامية ومدى حاجتها للتنمية الاقتصادية، فواقع هذه المجتمعات يشير إلى أنها تعاني من فجوة بدائية واسعة مما ترتب عليها استيراد السلع والمنتجات الزراعية الأولية. مع أن هذه المجتمعات تتميز بوفرة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة الغير مشغلة هذا بالنسبة للقطاع الزراعي، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فيلاحظ كذلك أنه لا توجد صناعة حقيقية في أغلب البلاد التي توجد عليها هذه المصارف وأن غالبية المنتجات الصناعية التي تحتاجها هذه البلاد تستورد من الخارج. وهذا ما يدعو إلى ضرورة رفع معدلات الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة.
المجموعة الثالثة: معايير تقويم دور المصارف في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:
ومن أهم هذه المعايير حسب هذه المجموعة ما يلي:
المعيار الأول: دور المصارف الإسلامية في نشر وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية محلياً. واستخدم مؤشران حسب هذا المعيار:
المؤشر الأول: مستوى انتشار المصرف (عدد فروع المصرف).
فكلما زاد عدد الفروع كلما كان أكثر انتشاراً وخدمةً للمجتمع.
المؤشر الثاني: مستوى نشاط الفرع في المتوسط، وذلك من خلال قسمة إجمالي الموارد على عدد الفروع وبذلك يكون دور المصرف في نشر وتيسير الخدمة المصرفية انعكاس لمستوى انتشاره.
المعيار الثاني: دور المصرف في إيجاد فرص العمل.
حيث تعتبر عملية خلق فرص عمل والتقليل من البطالة من أهم الأهداف للتنمية الاقتصادية وأهمية المشروعات للمجتمع أصبحت أحيانا تقاس بعدد الوظائف وفرص العمل التي توفرها.
المعيار الثالث: دور المصرف في تدعيم الاستثمار القومي.
تسعى كل الدول إلى إيجاد طاقات إنتاجية جديدة تزيد من مستوى الناتج القومي وتوفر المزيد من فرص العمل وذلك من خلال تشجيع الاستثمار والعمل على زيادة الطاقة الاستثمارية للمجتمع ويقاس دور المصرف في تدعيم الاستثمار القومي بمؤشرين أساسين هما:
المؤشر الاول: نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد.
يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في توضيح مدى قدرة المصارف على توظيف مواردها وعدم تعطيلها وذلك بتوجيهها إلى العمليات والمشروعات الاستثمارية.
المؤشر الثاني: نسبة مجموع الاستثمارات المباشرة والمشاركات والمضاربات إلى إجمالي التوظيف.
إن اعتماد أسلوب المشاركة والمضاربة والاستثمار المباشر له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية. ذلك لأن قدرة المصرف في تدعيم الاستثمار القومي تعتمد على طبيعة نشاطها الاستثماري من حيث تحفيزه للمستثمرين على الاستثمار من خلال رفع الكفاءة الحدية للاستثمار وذلك بتحمل المصرف جزءاً من تكاليف المشروع بالإضافة إلى مشاركة المصرف في تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية.

المعيار الرابع: القيمة المضافة الصافية للمصرف إلى الناتج القومي.

معلوماً أن القيمة المضافة هي تلك الزيادات التي يضيفها المشروع إلى إجمالي الناتج القومي. ولأن زيادة الناتج القومي أهم الأهداف الاقتصادية للمجتمع فإنه كلما زادت مساهمة المصرف في إحداث إضافة إلى الناتج القومي كان دوره أفضل ويمكن قياس القيمة المضافة بطريقتين:

الاولى: احتساب صافي إنتاج المشروع = إجمالي الايرادات الجارية من النشاط – قيمة مستلزمات الإنتاج خلال السنة.

الثانية: حساب صافي عوائد عناصر الإنتاج = الاجور + إيجارات + أرباح المودعين + أرباح المساهمين + الضرائب والرسوم المحصلة على النشاط التجاري. وفي النهاية قسمة مقدار القيمة المضافة على حجم الموارد وذلك لأن مقدار القيمة المضافة تتوقف على حجم نشاطه. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشراً على كفاءة الدور الاقتصادي للمصرف.

المبحث الثاني: دور مجموعة البركة الإسلامية في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة الإسلامية وفترة الدراسة

مجموعة البركة المصرفية هي شركة مساهمة بحرينية مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي – وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها، وقد حصلت المجموعة على تصنيف ائتماني بدرجة BBB (للإلتزامات طويلة الأجل) و A-3 (للإلتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستافورد أند بورز العالمية، وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 1.8 مليار دولار أمريكي.

وسنتعرض في هذا المبحث إلى تقييم دور مجموعة البركة الإسلامية في التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال دراسة دورها في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية، وتوظيف واستثمار هذه الموارد وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2019 – 2023).

المطلب الثاني: دور مجموعة البركة الإسلامية في التنمية الإقتصادية

المجموعة الأولى: معايير تقويم دور مجموعة البركة الإسلامية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية.

سوف يتم دراسة وتقييم هذا الدور من خلال معايير:

المعيار الأول: على مستوى الحجم الإجمالي للموارد معبراً عنه بمعدل النمو في حجم الموارد الاجمالية.

جدول (1): معدل النمو في حجم الموارد الإجمالية لمجموعة البركة الإسلامية (%).

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
الحجم الاجمالي للموارد	24.336	26.277	26.392	23.522	23.300	24.770
معدل النمو في حجم الموارد	%13.9	%8	%0.4	(%10.7)	(%0.09)	%3

يلاحظ من بيانات الجدول السابق ما يلي:

- كان هناك نمو مستمر في إجمالي حجم الموارد المتاحة للمجموعة وإن كان معدل النمو متناقصاً.
- بلغ متوسط معدل النمو في حجم الموارد 3%.
- شهدت الموارد الإجمالية للمجموعة معدلات متناقصة خلال أعوام الدراسة وتميز عام 2019 بأعلى معدل نمو في الموارد الإجمالية للمجموعة، في حين أن عام 2022 تميز بأدنى معدل نمو حيث بلغا (13.9%، -10.7%) على التوالي وتجدر الإشارة هنا أنه في عام 2019 أعادة وكالة ستاندرد ان بورز التأكيد للتصنيف الاستثماري للمجموعة مستوى – BBB/مستقر/ وتصنيفها الإئتماني عند مستوى A-3 .

أما بالنسبة للعام 2022 فقد تأثرت المجموعة بضعف الانتعاش الاقتصادي وعدم الثقة والخوف من حدوث حالة ركود اقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة حيث تشمل هذه الاقتصادات بعض الاقتصادات الاقليمية التي تعمل فيها مجموعة البركة المصرفية، (تركيا، جنوب افريقيا) بالإضافة لتعرض باكستان للفياضانات المدمرة والانعكاسات التي عقبت مايسمى الربيع العربي (مصر وتونس، سوريا).

المعيار الثاني: على مستوى مصادر الموارد: معبراً عنه بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد.

جدول (2): نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد (%).

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
الودائع الإجمالية	22.082	24.107	24.391	21.555	21.331	22.693
الموارد الإجمالية	24.336	26.277	26.392	23.522	23.300	24.770
نسبة الودائع لإجمالي الموارد	.%907	%91.7	%92.4	%91.6	%95	%90.3
معدل نمو الودائع	%15.2	%9.2	%1.2	(%11.6)	(%1)	%2.6

جدول (3): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد (%).

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
حقوق الملكية	2.254	2.170	2.001	1.967	1.969	2.072
الموارد الإجمالية	24.336	26.277	26.392	23.522	23.300	24.770
نسبة حقوق الملكية لإجمالي الموارد	%9.25	%8.25	%7.58	%8.63	%8.45	%8.38

من بيانات الجدولين السابقين يلاحظ مايلي:

- ارتفاع نسبة الودائع إلى إجمالي الموارد المتاحة للمجموعة، وفي المقابل انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد بدرجة كبيرة.
  - بلغ المتوسط العام عن فترة الدراسة لنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد (%90.30)
  - فيما بلغ المتوسط العام عن فترة الدراسة لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد (%8.38).
- يتضح من واقع البيانات أن الودائع (المصادر الخارجية) تمثل المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه هذه المجموعة لتمويل انشطتها المختلفة، وخاصة النشاط الاستثماري كنشاط رئيسي لها، وذلك يرجع لتدني الأهمية النسبية لحقوق الملكية من ناحية واستغلالها في التجهيزات الأولية للمجموعة من ناحية أخرى.
- إن اعتبار الودائع المصدر الرئيسي لتمويل أشطة المجموعة يعني ذلك أن طبيعة النشاط الاستثماري سوف تتوقف على طبيعة هيكل الودائع المتاحة لها باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل هذا النشاط وهذا خلافا لما كان مرجوا من المصارف الإسلامية حيث يتطلب النشاط الاستثماري فيها أن تمثل حقوق الملكية لديها أهمية كبيرة باعتبارها الممول الرئيسي لمشروعاتها الاستثمارية التنموية.

الخلاصة

مما سبق يمكن التوصل إلى أن دور مجموعة البركة الإسلامية في تعبئة المدخرات ينحصر في قدرتها على تعبئة أكبر قدر من الودائع بصفة عامة إلى إجمالي مواردها. غير أن تدني نسبة حقوق الملكية سيترتب عليه آثار سلبية متمثلة في حرمانها من أهم مصادر التمويل طويل الاجل.

المجموعة الثانية: معايير تقييم دور مجموعة البركة الإسلامية في توظيف واستثمار الموارد المالية.

وسوف يتم دراسة وتقييم هذا الدور من خلال معياران:

المعيار الأول: على مستوى أساليب الاستثمار معبراً عنه بالنسبة المئوية للموارد الموظفة بكل أسلوب إلى إجمالي التوظيف لكل مصرف.

جدول (4): النسبة المئوية لصيغ التوظيف إلى إجمالي التوظيف (%).

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
مرابحة	%60	%59	%52	%54	%53	%55.6
مضاربة	%11.5	%8.3	%12.8	%3.5	%1.7	%7.6
مشاركة	%5.4	%5.1	%4.5	%4.3	%3.6	%4.6
إجارة منتهية بالتمليك	%9.2	%8.1	%9.6	%11.5	%13.1	%10.3

من الجدول يلاحظ عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بين الاساليب الاستثمارية المختلفة، فقد استحوذ أسلوب المرابحة على نسبة (55.6%) في المتوسط عن فترة الدراسة من جملة استثمارات المصرف وكان من المفترض أن يحتل أسلوب المرابحة أهمية ثانوية بالنسبة للأساليب الاستثمارية الأخرى، وخاصة المشاركة والمضاربة.

الخلاصة:

في ضوء ما سبق يتضح استحواذ أسلوب المرابحة على نصيب الأسد من جملة استثمارات هذه المجموعة ثم أسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك ثم المضاربة وأخيراً جاء أسلوب المشاركة.

المعيار الثاني: على مستوى مجالات التوظيف: معبراً عنه بنسبة استثمارات المصرف في كل قطاع إلى إجمالي استثماراته.

جدول (5): النسبة المئوية للتوزيع القطاعي للاستثمارات (%).

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
زراعي	%0.7	%0.7	%0.5	%1.1	%1.1	%0.80
صناعي	%16	%17.2	%11.2	%11.1	%10.9	%13.3
تعدين وتنقيب	%0.4	%0.7	%0.4	%0.3	%0.3	%0.40
تجاري	%7.2	%6.5	%7.5	%7.3	%7.3	%7.20
إنشائي وعقاري	%11.6	%10.3	%9.7	%8.9	%9.6	%10

من واقع بيانات الجدول السابق يلاحظ مايلي:

- كانت نسبة استثمارات المجموعة في قطاع تعدين وتنقيب منخفضة جداً، حيث بلغت في المتوسط (0.40 %)، فقط من إجمالي استثماراته وهي نسبة ضعيفة جداً لا تتلاءم مع حاجة الاقتصاد الذي يتطلب تركيز الاستثمارات في هذا القطاع.
- يلاحظ قيام المجموعة بدور ملموس في القطاع الصناعي والقطاع الانشائي والعقاري، حيث ساهم بنسبة (13.3%) في المتوسط من جملة استثماراته في القطاع الصناعي، ونسبة (10%) في المتوسط في القطاع الانشائي العقاري.

ويرجع ارتفاع نسبة استثمارات المجموعة في القطاع الإنشائي والاسكاني إلى المشاريع الاسكانية الضخمة التي استهدفتها المجموعة، أي أن هذا القطاع يتميز بخاصية تتوافق مع سياسة المجموعة، حيث تعتمد المجموعة على أسلوب التأجير التمويلي.

- ارتفاع نسبة الاستثمار في قطاع التجارة، حيث بلغت نسبة استثمارات المجموعة في هذا القطاع (7.20%) من جملة استثماراته في المتوسط.

المجموعة الثالثة: معايير تقويم دور المجموعة في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

سوف يتم مدراسة وتقييم هذا الدور من خلال ثلاث معايير رئيسية هي:

المعيار الاول: دور المجموعة في نشر وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية محلياً معبراً عنه بعدد فروع البنك ومستوى نشاط الفرع في المتوسط.

جدول (6): عدد الفروع ومتوسط نشاط الفرد.

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الموارد	24.336	26.277	26.392	23.522	23.300
عدد الفروع	688	684	673	650	661
متوسط نشاط الفرع	35.40	38.40	39.20	36.20	35.20

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تدير مجموعة البركة المصرفية شبكة فروع مكونة من 661 فرع تقدم خدماتها لزبائنها من 15 دولة منتشرة عبر نطاق جغرافي يمتد من أندونيسيا إلى الجزائر.
- حققت المجموعة أعلى متوسط لنشاط الفرع في سنة 2021 حيث بلغ متوسط نشاط الفرع 39.20 .

المعيار الثاني: دور المصرف في تدعيم الاستثمار القومي، معبراً عنه بنسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد، ونسبة الاستثمار بالمشاركة والمضاربة والاستثمار المباشر إلى إجمالي التوظيف.

المؤشر الاول:

جدول (7): نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد (%).

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي التوظيف	19172	21483	20983	19403	18982
إجمالي الموارد	24.336	26.277	26.392	23.522	23.300
نسبة إجمالي التوظيف لإجمالي الموارد	%78.78	%81.75	%79.50	%82.48	%81.46

من واقع بيانات الجدول السابق يتضح مايلي:

أن نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف نسبة مرضية جداً وتعبر عن كفاءة المجموعة في توظيف الموارد المالية المتاحة لديها وعدم تركها عاطلة وذلك بتوجيهها إلى العمليات والمشروعات الاستثمارية، وهو ما يساهم جزئياً من تدعيم الاستثمار القومي.

جدول (8): نسبة الاستثمارات بالمشاركة والمضاربة والاستثمار المباشر إلى إجمالي التوظيف (%).

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
المضاربة	2207	1784	2698	691	332
المشاركة	1040	1106	958	836	687
استثمار مباشر	3872	5097	4495	4234	5451
إجمالي التوظيف	19172	21483	20983	19403	18982
المؤشر A	%37	%37	%39	%30	%34

من واقع بيانات الجدول السابق يتضح مايلي:

تبين الأرقام أن درجة اعتماد المجموعة على الأساليب السابقة لتوظيف مواردها المالية كانت مقبولة بصفة عامة وذلك لأنها اعتمدت وبصورة كبيرة على الاستثمار المباشر.

المعيار الثالث: دور مجموعة البركة الإسلامية في إيجاد فرص عمل، وسوف يتم تقييم هذا الدور من خلال استعراض عدد العاملين التابعين لمجموعة البركة خلال فترة الدراسة (2019-2023).

جدول (9): العدد الإجمالي للعاملين في مجموعة البركة الإسلامية:

البيان/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد العاملين	12359	11719	11088	10633	10740

يتضح من الجدول السابق أن هناك انخفاض في عدد العاملين في مجموعة البركة الإسلامية حيث بلغ عدد العاملين (10740) في عام 2023 في حين كان عدد العاملين (12359) في عام 2019.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- أوضحت الدراسة والدراسات السابقة وجود معايير ومؤشرات لقياس دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال دورها في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية ودورها في توظيف واستثمار هذه الموارد وكذلك دورها في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، غير أنه لاتوجد جهة مسؤولة عن قياس وتقييم أداء المصارف الإسلامية تضع هذه المعايير والمؤشرات وفق نماذج خاصة منظمة تتولى قياس أداء المصرف ومقارنة مع بقية المصارف الاخرى.
- هناك دور مهم للمصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تمويلها للقطاعات الاقتصادية وتوفير فرص حقيقية لنمو هذه القطاعات فهي وسيطاً مالياً مهمته تقديم الاموال لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال عدة صيغ يمكن تطبيقها في مختلف الآجال (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، ...) وهذه الصيغ تؤثر في إيجاد نشاط اقتصادي حقيقي باعتبارها عقود مفاوضات ومشاركات.
- من نتائج الدراسة لتقييم دور مجموعة البركة الإسلامية من خلال دورها في جذب وتوظيف الموارد المالية بالإضافة إلى تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية تبين أن هناك بعض الأدوار الاقتصادية التي استطاعت المجموعة من خلالها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع، وهناك بعض الأدوار الأخرى لم تتمكن هذه المجموعة من القيام بها كما كان ينبغي القيام بها فعلا.
- إن دور مجموعة البركة الإسلامية في التنمية الاقتصادية يتمثل في قيام هذه المجموعة بدور ملموس في مجالات تعبئة الموارد وتجميع المدخرات فقد كان هناك نمو مستمر في حجم الموارد الإجمالية، غير أن الأثر الإيجابي لهذا الدور يتضاءل نتيجة لتدني نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد مما يترتب عليه حرمان المجموعة من أهم مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل الذي تحتاجه عملية التنمية.
- على مستوى التوظيف كان مستوى الأداء ضعيفاً بصفة عامة نتيجة لتدني مستوى التوظيفات طويلة الاجل، وانخفاض الاستثمار بالمشاركة والمضاربة وانخفاض نسبة الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، كما لوحظ أن أسلوب المرابحة سيطر على جملة استثمارات هذه المجموعة.
- بالنسبة للتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كان لهذه المجموعة دور ملموس في نشر وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية بالإضافة إلى دورها الكبير في تدعيم الاستثمار القومي من خلال ارتفاع مؤشر نسبة التوظيف إلى إجمالي الموارد وكذلك ارتفاع عدد العاملين التابعين لهذه المجموعة.

ثانيا: التوصيات

وفي الختام تقدم الدراسة بعض التوصيات إلى المصارف الإسلامية والجهات المسؤولة بالدول العاملة بها ذلك بهدف تمكين هذه المصارف من القيام بدورها الاقتصادي المطلوب.

- نظراً للدور المهم للمصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية فإنه على الدول الإسلامية التي تعمل بها هذه المصارف العمل على تشجيع نشاطها ووضع سياسات ممنهجة لخدمة الاهداف التنموية المعلنة من قبل الجهات الرسمية.
- ضرورة إيجاد جهة مسؤولة عن قياس أداء المصارف الإسلامية تكون تابعة للدولة مهتمها قياس أداء المصارف الإسلامية من خلال نماذج تضعها تحتوي على معايير ومؤشرات لقياس دور المصارف في التنمية الاقتصادية.
- على المصارف الإسلامية أن تعمل على تصحيح الاختلال في هيكل مواردها المالية من خلال العمل على توفير موارد مالية تخدم هدف التوظيف متوسط الاجل وطويل الاجل والعمل على

زيادة رؤوس أموالها واستحداث أساليب جديدة لجذب الودائع والمدخرات التي تناسب تمويل المشروعات طويلة الأجل.

- على المصارف الإسلامية زيادة الوزن النسبي للاستثمارات طويلة الأجل التي تساهم في رفع معدلات التنمية وخاصة في مجال الأنشطة الصناعية والزراعية باعتبارها من ركائز التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التنوع في استخدام أساليب التمويل من مضاربة ومشاركة وعدم التركيز على أسلوب المرابحة.

المصادر والمراجع

1- البلتاجي، محمد، قياس أداء المصارف الإسلامية، المعهد المصرفي مؤسسة النقد العربي السعودي. WWW.BILTAGI.COM/AT/?P.148

2- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، دراسة تقويم أداء المصارف الإسلامية "تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية" دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2009م.

3- المشهراوي، حسين احمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين. "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996م إلى عام 2001م".

4- خلف/ فليح حسن، البنوك الإسلامية، اجدار للكتاب، وعالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الاولى، 2009م.

5- أمين خالد، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل، الأردن، ط 1، 2008م.

6- مطلوب، مصطفى ناطق، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، منشور على:www.iasj.net/iasj?Func=fulltext@aid=61016

7- العماري، حسن سالم، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية 2-3 تموز 2005م، دمشق.

8- أبوزيد، محمد عبد المنعم، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1999م.

9- عريقات، حربي محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولى، عمان، 1993م.

10- حبيب، كاظم، مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، الجزائر، الطبعة الأولى، 1980م.

11- القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، الطبعة الأولى، 2007م.

12- بكري كامل، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 1984م.